الجمهورية التونسية
المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية
حول مشروع قانون أساسي
يتعلق بالمصادقة على بروتوكول اتفاق مبرم في 28 سبتمبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية

- عدد 2013/10 -

رئيس اللجنة : عبد المنعم كرير

نائب الرئيس: وسام ياسين

مقرر اللجنة :فرح النصيبي

مقرر مساعد أول: البشير اللزام

مقرر مساعد ثاني: محمد علي النصري

فيفري 2014

لجنة الشؤون الاجتماعية	لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية	لجنة التشريع العام	لجنة المالية والتخطيط والتنمية	لجنة الشؤون التربوية	لجنة البنية الاساسية والبيئة	لجنة القطاعات الخدماتية
تاريخ الاجتماع: 2013/01/30 قرار اللجنة: مواصلة النظر تاريخ الاجتماع: 2013/02/27-26 قرار اللجنة: مواصلة النظر تاريخ الاجتماع : 2013/04/11 قرار اللجنة: الموافقة رئيس اللجنة: عبد المنعم كرير مقرر اللجنة: فرح النصيبي	تاريخ الاجتماع: 2013/11/02 قرار اللجنة: الموافقة رئيسة اللجنة: سعاد عبد الرحيم مقرر اللجنة: إياد الدهماني	تاريخ الاجتماع: 2013/06/05 قرار اللجنة: الموافقة رئيسة اللجنة: كلثوم بدر الدين مقرر اللجنة: حنان الساسي	إجتماع اللجنة: 2013/06/21 قرار اللجنة: الموافقة رئيس اللجنة: الفرجاني دغمان مقرر اللجنة: لبنى الجريبي	إجتماع اللجنة: 2013/03/01 قرار اللجنة: الموافقة رئيس اللجنة: عبد السلام شعبان مقرر اللجنة: آمال عزوز	إجتماع اللجنة: 2013/02/20 قرار اللجنة: مواصلة النظر إجتماع اللجنة: 2013/02/26 مواصلة النظر 2013/02/27 قرار اللجنة: الموافقة رئيس اللجنة: جلال بوزيد مقرر اللجنة: سلمى صرصور	إجتماع اللجنة: 2013/06/18 قرار اللجنة: رفض اللجنة لمشروع القانون. رئيس اللجنة: محمود البارودي مقرر اللجنة: علي فارس

الجمهورية التونسية
المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية
حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمصادقة على بروتوكول اتفاق مبرم في 28 سبتمبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حـــول إرسال فرق طبيـــة صينية إلى البـــلاد التونسيـــة
(عدد 2013/10)

السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي،

السيدة والسيد نائبي الرئيس،

حضرات السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

تتشرف لجنة الشؤون الاجتماعية بأن تعرض على أنظاركم تقريرها حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمصادقة على بروتوكول اتفاق مبرم في 28 سبتمبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حـــول إرسال فرق طبيـــة صينية إلى البلاد التونسية. "

التقديـــــــم :

شكل التعاون التونسي الصيني في عديد المجالات وخاصة الصحي منها أبرز محاور اهتمام البلدين حيث سعت حكومتا الجمهورية التونسية وجمهورية الصين إلى التوقيع يوم 28 سبتمبر 2012 على بروتوكول اتفاق يتعلق بإرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية بهدف مزيد تدعيم أواصر التعاون مع الإطار الطبي التونسي ومواصلة تبادل الخبرات والتجارب في هذه الميدان. ويتضمن بروتوكول الاتفاق جملة من الأحكام الرامية إلى إرسال أربعة فرق طبية من الصين تتكون من خمسة واربعين شخصا من أساتذة مكلفين بالتدريس والعلاج ومن أطباء رؤساء وأطباء علاج في مختلف الاختصاصات ويتولى الفريق المقيم بتونس وبالتعاون مع كلية الطب القيام بالتدريس النظري والتطبيقي للوخز بالإبر والمساهمة في تكوين مختصين تونسيين في هذا المجال.

أعمال اللجان :

اجتمعت لجنة الشؤون الإجتماعية في جلسات متتالية بتاريخ 30 جانفي و 26 و 27 فيفري 2013 لدراسة مشروع هذا القانون وشرح أسبابه وكذلك بنود هذا البروتوكول وقد إرتأت لمزيد توضيح بعض المسائل الاستماع إلى السيد وزير الصحة .

وفي جلسة مشتركة بتاريخ 11 أفريل 2013 بين لجنة الشؤون الاجتماعية ولجنة الحقوق والحريات أفاد السيد الوزير أن الأطباء الصينيين يعملون في تونس منذ عدة سنوات وفي عديد الاختصاصات الطبية من بينها طب النساء والتوليد والطب العام والوخز بالإبر وأشار إلى أن ما تم مؤخرا هو التمديد في مدّة التعاقد لهؤلاء الأطباء الموزعين على عديد المؤسسات الاستشفائية في أربع مواقع مختلفة من البلاد من بينها ولاية تونس.

وفي إجابة عن بعض تساؤلات النواب حول نجاعة تدخلات الفرق الطبية الصينية في معالجة الحالات المرضية ومدى كفاءة هذه الإطارات الطبية وصعوبة التواصل بين الفرق الصينية والمرضى بتونس أكَد السيد الوزير أن الأطباء الصينيين على غرار الأطباء الحاملين لجنسيات أخرى والعاملين في تونس خضعوا لشروط ومعايير معينة للعمل في المؤسسات الاستشفائية التونسية أهمها الخبرة والتميز في الاختصاص مع حدَ أدنى من إتقان اللغات المتداولة في بلادنا. كما أشار إلى مستوى الخدمات الصحية المقدمة من قبل هذه الفرق التي لم يسجل على إثرها وجود تشكيات لدى وزراة الصحـــة من قبل المواطنين. كما أفاد بخصوص التواصل بين الأطباء والمرضى إلى غياب العوائق في هذا المجال حيث لم تشكل اللغة حاجزا في التعامل بين كافة الأطراف وانتهى إلى أن الامتيازات المسندة إلى هذه الفرق الطبية لاتشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة.

وفي حوصلة لاعمال اللجان الموكول إليها النظر في مشروع هذا القانون تأكد أن شق من النواب يعتبر أن بروتوكول هذا الإتفاق يحقق مكاسب للشعب التونسي وخاصة لسكان المناطق الداخلية وهو شكل من أشكال التعاون البناء بين الطرفين التونسي والصيني وبفضله ستقدم نخبة من الكفاءات الصينية في المجال الصحي والطبي من أطباء معالجين واطباء مدرسين خدمات نوعية في مختلف الإختصاصات من علاج وتكوين خاصة في اختصاص الوخز بالإبر وستمكن بفضلها إطارتنا من إكتساب خبرات مهمة تحتكرها معرفيا الإطارات الصينية. كما توقف النواب عند أهمية هذا الإتفاق الذي يعمل على تدعيم الإطار الطبي خاّصة بالجهات الداخلية التي تشكو نقصا في أطباء الإختصاص وذلك نتيجة لعزوف الإطباء التونسيين على العمل بها.

وفي جانب آخر أشاد أعضاء لجنة المالية بالإنعكاس الإيجابي لهذا الإتفاق على اعتبار مجانية انتداب هذا الفريق الطبي إلى جانب توفير الأدوية اللازمة

بصفة مجانية، ودعوا إلى مزيد تفعيل التعاون مع الجانب الصيني وتوسيعه إلى مختلف المجالات الأخرى كما بين بعض نواب لجنة الحقوق والحريات ان هذا الاتفاق يطغى عليه طابع الديبلوماسية أكثر منه منافع ستعطى للاطباء الصينين والتي يمكن اعتبارها رمزية. كما ان الاتفاق ياتي ليدعم المناطق الداخلية باطباء الاختصاص وهو يضمن تواجدهم في هذه المناطق بقطع النظر عن جنسياتهم التي تبقى ثانوية أمام تقديم الخدمات الأساسية المتمثلة في العلاج للمواطن أينما وجد. وفي جانب ثان من النقاش الذي دار في اللجان تساءل شق من النواب عن الجدوى من هذه الإتفاقية وعما إذا كانت تونس في حاجة إلى خبرات في مجال طب العيون وأمراض القلب وأمراض المعدة أو التصوير بالأشعة أو أمراض النساء والتوليد وكذلك طب الأطفال والتبنيج والأمراض الجلدية.

واعتبر النواب أن التعاون التونسي الصيني له جدوى في مجال الوخز بالإبر وذلك لمدة قصيرة وهو غير مطلوب في المجالات الطبية الأخرى خاصة إذا لم توفر هذه البعثات تكنولوجيات حديثة تفتقر إليها بلادنا .

وانتهى شق آخر من النواب خاصة بلجنة القطاعات الخدماتية إلى رفض المصادقة على هذا البروتوكول الذي تمحورت أسبابه حول المسائـــل التالية :

- كان من الأحرى أن يكون وزير الصحة هو الطرف التونسي الممضي على البروتوكول، وذلك نظرا لأهمية الموضوع (الميدان الصحي)،
- الطابع الودَي للبروتوكول رغم تعلّقه بمجال هام وحسّاس، عوض الحزم والحيطة وإيلاء المسألة الجدية العلمية الضرورية، حيث نصت الديباجة على الآتي ".. اتفقتا إثر مشاورات ودية على ما يلي".
- السعي إلى إعتماد هذا الصنف من الّطب (الوخز بالإبر) عوض الإقتداء بالدول المتقدمة واعتماد الاساليب والتقنيات العلمية الحديثة والمتطورة في المجال الصحي،

- عدم وجود معطيات دقيقة حول نتائج تقييم الصنف (الوخز بالإبر) المعتمد بتونس منذ سنين،
- الجدوى من توظيف فرق صينية في اختصاصات متوفرة في تونس عوض إدماج الإطار الطبي التونسي والحدَ من بطالته.
- إسناد امتيازات عديدة ووسائل عمل مريحة لهذه الفرق الطبية الصينية في ظل حرمان الإطار الطبي التونسي منها وتذمّره من ظروف العمل، خاصة بالمناطق الداخلية،
- تعيين هذه الفرق الطبية بالجهات الداخلية ذات المستوى التنموي (المتدني جندوبة، سيدي بوزيد والقصرين)، وهو ما يزيد الخشية من تهميشها،
- تحميل الطرف التونسي الكثير من التكاليف والأعباء في حين كان من الأحرى أن يتكفل الطرف الصيني بالعديد منها، باعتباره يسعى إلى ترويج هذه التقنيات الطبية التي يختص بها.

<u>قرار اللجان</u> :

قررت اللجان الموافقة على مشروع هذا القانون في حين رفضته لجنة القطاعات الخدماتية .

رئيس اللجنة **مقرر اللجنـــة**

عبد المنعم كرير **فرح النصيبي**

20 13 / 10
الواردات عـــــــــدد
10 جانفي 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

20 13 / 10

مشـــروع قانـــون أساسي

يتعلق بالمصادقة على بروتوكول اتفاق مبرم في 28 سبتمبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية.

فصل وحيد :

تمت المصادقة على بروتوكول الاتفاق المتعلق بإرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية، الملحق بهذا القانون الأساسي، و المبرم بتونس في 28 سبتمبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية.